منهج التحليل النحوي ومفاهيمه الأساسية في النظرية الخليلية الحديثة

مقاربة وصفية تحليلية

The grammatical analysis approach and its basic concepts in the modern al-Khalil theory

Analytical descriptive approach

أد. نعمان عبد الحميد بوقرة.

[1] جامعة أم القرى، القنفذة *، الإيميل المهني: namanboug@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 02/1 /2022	تاريخ القبول:20 /2022/06	تاريخ النشر:26 /2022/06

ملخص:

تقترح الدراسة عرضا استقصائيا لأهم التصورات اللسانية التي قدمها اللغوي الجزائري **عبد الرحمن الحاج صالح** في سياق بسطه لنظرية النحو العربي، ومناهج القدماء في تحليل ظاهرة اللغة، خصوصا عند الخليل وسيبويه وجيل الرواد ، وبالرغم من كثرة الدراسات التي تصدت لعرض هذه النظرية إلا أنها لم تعن غالبا بالمحاولة التطبيقية التي قدمت في كتاب " البنى النحوية العربية" الصادر سنة 2016م، إذ يمثل عصارة قراءة سياقية استكشافية لمفاهيم النظرية الخليلية الأصيلة، وإعادة صياغة لكثير من المفاهيم التي طرحت خلال فترة طويلة من البحث في خبايا التراث، وتزعم هذه الدراسة الواصفة الاقتراب من هذه النظرية في ضوء ما تقرر عند صاحبها.

الكلمات المفتاحية : قسمة التركيب ، الوضع اللغوي ، نظرية الموضع ، ظاهرة الإطالة ،اللفظة الاسمية.

Abstract:

The study proposes a survey of the most important linguistic perceptions presented by the Algerian linguist Abd al-Rahman al-Haj Saleh in the context of his extension of the theory of Arabic grammar and the methods of the ancients in analyzing the phenomenon of language, especially among al-Khalil, Sebaweh and Geel Al-Rowad, Despite the large number of studies that dealt with the presentation of this theory, it did not often concern itself with the applied attempt that was presented in the book "Arabic Grammatical Structures" issued

* أ.د نعمان بوقرة

in 2016 AD, as it represents the juice of an exploratory contextual reading of the concepts of the original al-Khalil theory, and a reformulation of many concepts that were put forward during a long period. From researching the mysteries of heritage, this descriptive study claims to approach this theory in the light of what was decided by its author.

Keywords: structure division, linguistic position, position theory, elongation phenomenon, nominative utterance.

1. توطئة:

يتأسس مشروع **عبد الرحمن الحاج صالح(رحمه الله)** اللساني في كتابه " **البنى النحوية العربية**" مستهدفا تحليل المستوى النحوي للعربية على ضبط ثلة من المفاهيم النحوية القاعدية التي قدمتها نظرية النحو العربي ،كما حررها المؤسسون من أمثال **الخليل** و تلميذه **سيبويه**، ومن دار في فلكهما، وذلك من خلال تحديد المرتكزات المنهجية والمعرفية التي يتكئ عليها التحليل العلمي للسان بعامة ،واللغة العربية بخاصة في ضوء ثنائية المبنى والمعنى والوضع و الاستعمال ،وسنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على أهم المفاهيم التي بذل **الحاج صالح** لأجلها[1]. الوسع في النظر و التحقيق، مستنطقا سياقاتها النصية الأصيلة قبل أن تنقل من دلالاتها المقصودة أصالة إلى دلالات مولدة بالتبعية، تخالف في جلّها ما قصده النحاة المؤسسون، وهذا بسبب التغلغل التدريجي للمنطق الأرسطي بحدوده وأقيسته و علله الصورية، ناهيك عن هيمنة التقليد وغلق باب الاجتهاد في المعرفة الإسلامية الناطقة بالعربية بشتى اتجاهاتها خصوصا بعد القرن الخامس، فأضحى التكرار من غير نقد سيد الموقف إلا فيما ندر من محاولات تجديدية كانت كالصرخة في الفلاة، ولعل هذه القراءة السياقية الاستكشافية التي تبناها **الحاج صالح** ، ونحاول نحن عرض بعض آفاقها يمكن لها زيادة عن مبتغاها التمهيدي الشارح أن تحاجج لشرعية الخطاب اللساني العلمي المصطلح عليه بـ: **اللسانيات العربية** – كما يرتضي وصفها – صاحب "**النظرية الخليلية الحديثة** "، وذلك في ضوء أبرز المفاهيم التركيبية الآتية:

2. المفاهيم النحوية الخليلية ،ومنهج التحليل

يرتكز التحليل النحوي للتراكيب عند **الحاج صالح** على مفاهيم نحوية أساسية يجدر بنا التعريج عليها لإدراك طبيعة البنى التركيبية العربية، وكيفية عملها في النسق اللغوي ، ولعل أبرزها ما يلي:

1.2 العلاقة الاستبدالية(Comutation/Permutation) ودرج الكلام.

الاستبدال أو ما يعرف بمحور التخيير في البلاغة هو وسيلة تصنيفية يعتمدها البنويون والوظيفيون لتمييز الوحدات اللسانية التشاركية القابلة للتعويض على المحور العمودي(A. Paradigmatique)بوحدات مكافئة لها شكليا ووظيفيا في كافة المستويات[2]، أمّا عند النحاة الأوائل فهو عملية تصريفية ،وتحويلية من الأصل إلى فروعه المتوالدة؛ فالزيادة الحادثة على الأصل ليست أفقية بل عمودية، فهي انتقال عمودي من وحدة غير مزيد فيها شيء معين إلى وحدة أخرى متفرعة عن الأولى بزيادة ما[3].كما أن البنية اللغوية ناشئة عن إسقاط تركيبي للمحور العمودي على

المحور الأفقي؛ لتوليد الكلم واللفظ والكلام ،وليس بعمل محور واحد، أو بعمل المحور الأفقي التسلسلي كما يوهم بذلك التقطيع الذري للكلام في المنهج الوظيفي، كما ينبغي التعامل مع كل ما يتولد بالحد أو القياس من فروع بالزيادات المختلفة على أنه عنصر من زمرة يكافئ سائر العناصر الأخرى المتولدة بالحد (القياس)[4].وأما **درج الكلام** الذي أشار إليه **المبرد** في المقتضب[5] فلا ينحصر في التسلسل اللفظي الأفقي، أوما يمكن عده محور **التأليف**، وإنما الدرج والإدراج هو الوصل بدون انقطاع ،ويكون ذلك غالبا بتداخل الوحدات لتزول معها البدايات والنهايات اتساقا مع المعنى اللغوي للفظة **دَرَجَ** أي اللف والطي[6] ، يقول **سيبويه**: «..**وليست هذه الحروف بالتلفظ بها واحدًا واحدًا غير موصولة، مما يُدرج وليس أصلها الإدراج** »[7] .

2.2 ما بين الوصل و البناء

يميز **الحاج صالح** بين مجرد الوصل بين الوحدات اللسانية وبناء بعضها على بعض ، فأداة التعريف -مثلا0 بقبولها الانفصال على الاسم في: **ال+ رجل** ،تجعل من العلاقة بين الطرفين مجرد **وصل** ،وليس علاقة **بناء**[8] ،ومثلها العلاقة الناشئة بين المضاف و المضاف إليه ،والصفة و الموصوف ،فاللفظة -كما يقول- وحدة من نوع خاص يخالف تماما الوحدات الناتجة عن البناء ؛ لأنها تتمدد و تتقلص بقبول الزوائد فيها و بالاستغناء عنها[9] ،وما يقال عن الزوائد السابقة يقال -أيضا- على الزوائد اللاحقة كاتصال الاسم -مثلا-بعلامة التأنيث الموصولة به من جهة الضم[10] ،فلا تغير بناءه لأنها ليست من حروف تكوين ما سبقها، **ويستنتج من ذلك أن هناك بناء محضا يعلم وجوده بتلاشي الكلمة ،بانفصال أحد حروفها، وهناك وصل محض عند بقاء الكلمة بعد انفصال زوائد من زوائدها ، على حالها كما هو حاصل داخل اللفظة ، وبينهما بناء وسط أو وصل وسط ضم ترجع فيه الكلمة بانفصال الزوائد إلى أصلها ،مثل: (قائمة/قائم)، (بصري /بصرة،)، وكذلك (فعلتُ/فَعَلَ)**[11].

الفعل والفاعل بمثابة الكلمة الواحدة، و يحدث عن اتصالهما وحدة لفظية فعلية خاصة سواء كان الفاعل ضميرًا مستترا كما في ضَرَبَ أو كان ضميرا متصلا مثل ضَرَبْتُ فنواة اللفظة الفعلية وحدة مزدوجة مركبة من فعل

و فاعل ظاهر أو ضمير غائب أو متصل[12] و للفعل ثلاثة حدود (أبنية) هي الماضي والمضارع و الأمر بجميع تصريفاتهم ،

و بالنسبة إلى الزمن لا يبدو أن الفعل بصيغته يدل عليه، فالفعل كلمة دالة على الحدث حدوثا متواصلا و غير منقطع في المضارع (يذهب)، والكلمة مبهمة من هذه الجهة ، لذا فالأصل في المضارع الدلالة على الحال أو الاستقبال ،و تدخل الزوائد في هذا الموضع للتخصيص، و رفع اللبس باعتماد القرائن ، فالزمان هنا هو مدلول للأدوات الداخلة عليه بما في ذلك خلو موضعها[13]، كما أن علامات الإعراب في المضارع هي للتخصيص؛ فالرفع يجعل الحدث واقعا

و النصب للحدث غير الواقع حال الحديث مع إمكان وقوعه في المستقبل ،و أما الجزم فهو للحدث الممتنع .

إن هذه الحالات الدلالية المختلفة التي تتداول على المضارع هي التي جعلته معربا، بخلاف الماضي والأمر، بالإضافة إلى موافقته لاسم الفاعل في المعنى، و الذي يمكن أن تلحقه اللام فيقال : **إنّ عبد الله لفاعل**، و **إنّ عبد الله ليفعل**[14] بخلاف الماضي الذي يقتصر وقوعه في مواضع الاسم على حالات محدودة ، أما الأمر فيمتنع ذلك مطلقا لأنه لا يجاء به للوصف، و من ثم ذهب إلى أن البناء على السكون في الفعل يخص جميع أمثلة الأمر إذا لم يلحق أوله حرف المضارعة[15]، و الظاهر أن سبب البناء في الأمر هو امتناعه من الوقوع موقع الأسماء[16]،لذا نجد النحاة بعد سيبويه يصفون المضارع في إعرابه بالرفع بالتجرد من الناصب و الجازم ، و قد **ذكر ابن يعيش** و **الرضى**[17]أصحاب هذا الرأي ،وهم الكثرة الغالبة من النحاة.

3.2. مفهوم الموضع(Position) والفرق بينه و بين الموقع (Place).

ليس الموضع عند النحاة بالضرورة الموقع الذي تحتله الوحدة اللسانية في سلسلة الكلام[18]، فقد تقدم الوحدة، ويبقى موضعها كما كان ، وقد يخلو الموضع من أي محتوى لفظي مع بقائه اعتباريا في البنية ، ويكون دليل وجوده إمكان ظهوره عند وقوع الوحدة الملفوظة فيه ؛كموضع أل وموضع حرف الجر، ذلك أن الوحدات الزائدة تدخل و تخرج وموضعها باق ، ولو كان موقعها خاليا من البنية التي تدخل في تكوينها ، وأما الحذف فلا يصيب الموضع نفسه ، وإنما اللفظة ذلك أن حذف البنية أو تغييرها لا يكون إلا بتغير اللغة ،وتحولها عبر الزمان والمكان إلى لغات أخرى ، ومثاله السقوط المطرد لأواخر الكلم عند تحول اللغات[19]، كما ينبه **الحاج صالح** إلى انتماء مفهوم **الموضع** عند القدماء إلى المفاهيم الرياضية لا المنطقية الأرسطية بعكس مفهوم **الموقع** عند التوزيعيين وعامة الشكلانيين، فهو نتاج طبيعي للرؤية المنطقية الأرسطية المشيدة للخلفية الأنطولوجية للسانيات الغربية ، كما أن **الموضع** عند النحاة ينتمي إلى مرتبة البنية لا إلى السلسلة الكلامية الظاهرة ، وعليه يمكن الزعم بأن **البنية هي نتاج نسق من المواضع الاعتبارية الناتجة عن التركيب**[20].و في سياق الحديث عن الوظيفة يشير **الحاج صالح** إلى أهمية استثمار **الوظيفة التمييزية** في تحليل النظام الفنولوجي فقط ، أما في البنية التركيبية فلا تمايز بالصفات ، وإنما بتصرف البنية في مستوى المفردات والتراكيب[21]، كما يؤكد اختلاف الموجود في المواضعة بفعل القسمة الرياضية الاحتمالية عن المستعمل واقعا في اللغة ، فالقسمة تحتمل صيغة **فِعْلَ**، لكنها متعذرة في التداول اللساني، وأحيانا تقود القسمة الموجودة في المواضعة إلى استعمال مخالف لبنية الموضوع ،فمثلا لفظة "**دَمٌ**" صيغتها بالقسمة الأصلية هي: **فَعَلٌ** أي دَمَوٌ، وهذا غير متكلم به .كما يشير **الحاج صالح** إلى صورة من التوافق بين فكرة "**الموضع**"، و**مبدأ الاقتصاد** في اللغة، فتعدد المواضع يسمح للعنصر الواحد بأن يؤدي وظائف عديدة، وإلا كان لازما اختراع ألفاظ جديدة لكل المعاني اللامتناهية، ومثاله الألفاظ المبهمة الناتجة على الاشتراك ك (الموصوليات و الإشاريات والضمائر والظروف) كما أن **الموضع** يدل على المحذوف[22]، لذا يشير **الحاج صالح** إلى كثرة ورود **اقتضاء الموضع** و **موجب الموضع** عند **ابن جني** في الخصائص[23].ومن جهة أخرى لا ينبغي أن نحصر الموضع في الدلالة على **موقع** حسي للفظة في مدرج الكلام بالضرورة ،كفعل المتأخرون ،بل **الموضع** أعم يمثل هيئة اللفظ في اللغة ،حيث وضعوا الكلام في غير موضعه[24]. لذا ينبغي أن ننظر إلى مقولة الموضع بوصفها مقولة وسمية عاملية دلالية بالدرجة الأولى[25]، هذا و تعني **قسمة المواقع** عند **الرماني** مجموع المواقع التي يقع فيها كل عنصر من العناصر اللغوية [(26)]،وهو تصور مكافئ لمفهوم **التوزيع** القائم على **استغراق الجنس** عند **بلومفيلد** في سياق التحليل التوزيعي .وهو -أيضا- عملية استفراغ المواضع للفظ الواحد ،وفائدته إثبات هوية الوحدة وإمكان تصنيفها[27]. وفي سياق تبيين أهمية استغراق الموضع (الموقع) في تحديد أصناف الوحدات اللسانية يقول **سيبويه**: « **...يُبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: "إن يضربْ يأتِنا، وأشباه هذا لم يكن كلاما** »[28].إذن فقسمة المواقع عند الرماني مكافئة لمفهوم التوزيع الذي يبنى على الاستغراق بالجنس[29].

إن الفرق بين مفهوم قسمة **الموقع** أو **الموضع** عند **سيبويه**، ونظرية **الاستغراق بالجنس** التي أقام عليها **بلومفيلد** نظريته **التوزيعية** ،أو التوزيع الفئوي لعناصر الكلام، أن التوزيعية تكتفي بحصر عناصر (وحدات شكلية) داخل فئة لاشتراكها في الموقع نفسه بغض النظر عمّا إن كان ممكنا نقلها إلى مواضع أخرى، فتغير بذلك وظائفها اللغوية كما هو التصور النحوي العربي، لذا قال **أبو علي الفارسي**:« يجوز أيضا أن تخرجه من جنس إلى آخر إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره».ويمكن النظر من جهة أخرى إلى **الموضع** بوصفه موقعًا في مدرج القول بمعنى درج الكلام عند **المبرد** إلى كونه حاصل إسقاط المحور العمودي (axe associatif) على المحور الأفقي التركيبي (axe

paradigmatique) ونقطة التقاطع تلك هي التي نسميها موضعا[30].وجدير بالذكر أن **المعيوف** في دراسته لنظرية الموضع في كتاب **سيبويه** عرّف المواضع بمعنى الوظائف الإسمية داخل الجملة ، محصيا ثنتي عشر موضعا ميزها **سيبويه** في الكتاب ، نافيا أن تكون للحروف مواضع خاصة بها ،إنما هي أدوات ربط[31].

يعبر **الموقع** عن مكان محسوس للوحدة في مدرج النطق الكلامي القائم على تسلسل القطع الكلامية بينما يثير الموضع إلى مفهوم أكثر تجريدًا من حيث تأسيسه على مبدأ الثبات مقابل المتحرك، فيكون للفظة موقع وموقعات بسبب إمكان تحريكها ويكون لها موضع واحد تلازمه ولا تنفك فيه إلا بغير الوظيفة النحوية فقد وجب . مثلا تقدم الفعل على الفاعل و الفاعل على المفعول فهي مواضع ، وقد يجوز تقدم المفعول على الفاعل والفاعل على فعله ،وهي مواقع ،كما قد يكون الموضع فارغا في درج الكلام مع وجوده في الاعتبار ،مثل : أتيتُ / ب/.../كتاب و أتيت/ب/ال/ كتاب.

إن التقديم والتأخير و الحذف بوصفها أدوات اتساع في الكلام لا تؤثر في الموضع ، وإنما أثرها قائم في المواقع الكلامية بسبب الاتساع[32] . كما يقيم **الحاج صالح** مقابلة تقضي بالتشابه بين مفهوم **الموضع** عند النحاة و**التاجميم** (Tagméme)عندك **"ك.بايك"** اللساني الأمريكي صاحب النظرية التاجميمية (Tagmémique) ،و **التجميم** هو الفئة أو الجنس الذي تنتمي إليه الوحدات اللغوية الشكلية الوظيفية، حيث يمكن بتجاوز الوظيفيين من دمج الشكل اللغوي مع الوظيفة في التجميم ليمثل الشكل الشاغرَ(Slot) ، و تمثل الوظيفةُ الشاغرَ له(Role)[33] في الموقع نفسه ، ومع هذا التصور -يقول **الحاج صالح**- لم يميز **بايك** بين الوظيفتين النحوية والدلالات للوحدات (التاجميمات)، فللوظيفة النحوية دلالة وضعية غير معيَنة من حيث كونها مبهمة، تخص الجانب اللفظي الذي تظهره العلاقة بين الكلم بوصفها ألفاظا دالة متصلة بمواضع معينة في أصل الاستعمال ، فالفاعل لا يدل بالضرورة على فاعل الحدث بل هو صاحب الحدث الأول سواء كان فاعلا له على الحقيقة أو منفعلا به ،مثل حالة نائب الفاعل الذي يحتل موضع الفاعل ،وهو مفعول به ،و بهذا يمكن تصور تحول الموقع في الكلام إلى موضع داخل بنية معينة؛ فالكلم و الكلام على سواء[34]، و عليه فإن **الموضع** هو **فضاء اعتباري لا يظهر في درج الكلام** إلا إذا شغل بالوحدات اللغوية في بنية منه، و قد يلجأ إلى التقدير أحيانا لإظهار الموضع ، و مثال ذلك أن يُقال إن الفاء و العين واللام في المثال الصرفي (الوزن) بالنظر إلى صفتها المجردة هي مواضع تملأ بمواد المعجم (الحروف) بحسب القسمة المفترضة،

و بحسب السماع الذي يميز المعمل من المهمل ، فالبنية هي **مجموعة المواضع المرتبة مع ما يدخلها من أجناس الوحدات الصوتية**[35].

4.2- مفهوم الانفصال

الانفصال عند القدماء هو قابلية الكلام إلى التجزئة إلى عناصر بدون أن يؤدي هذا التجزيء إلى خلل في وظيفة العنصر الشكلية، و هذا الانفصال أو تقطيع الكلام إلى وحدات أساسية شكلي صوري لا يقوم في الأصل على المعنى عند الوظيفيين المحدثين، فالانفصال بهذا المفهوم هو **قابلية الكلام للتقطيع إلى عناصر شكلية قابلة للاستقلال بصورة إفرادية بغض النظر عما يمكن أن تحمله من المعنى**[36]، بالإضافة إلى أن هناك العناصر قابلة للانفصال انفصالا تامًا ،وتمثله الألفاظ المفردة المظهرة كالأسماء و الضمائر المنفصلة، و هناك عناصر تقبل الانفصال بالبدل أو الحذف كالضمائر المتصلة و حروف الجر و العطف، وقد وضح **سيبويه** أهمية الانفصال في التمييز بين الوحدات اللغوية في اللغة و الكلام بقوله: «.. و اعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف واحد أبدًا ؛ لأنّ المظهر يُسكت عنده، و ليس قبله شيء ، و لا يُلحق به شيء و لا يوصل بذلك الحرف، و لم يكونوا ليجحفوا بالاسم

فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم و لا فعل ، و إنما يجيء لمعنى »[37] ،فجعل الانفراد شرطا لفهم العنصر واستقلاله ، و يشير **الحاج صالح** إلى اعتماد **سيبويه** مفهوم **الإفراد** أو **الانفصال** في تفسير كثير من الظواهر النحوية ، فبه أمكن حذف النون و التنوين مع علامة المضمر غير المنفصل لزوما ؛لأنه لا يتكلم به مفردًا حتى يكون متصلا بمفرد سواء كان اسما أو فعلا فيه ضمير ، فصار كأنه نون، و تنوين في الاسم؛ لأنهما لا يكونان إلا زوائد[38]، و بالنسبة إلى "**ال**" المفيدة للتعريف فإن قابلية **تعويضها** بـ: **قد** و **سوف** شكليا جعلت منها عنصرًا مستقلا نوعًا ما ،بدليل دخولها و خروجها، و إلا لكانت-على حد قول **سيبويه**-جزءًا من الاسم أو بناء يُبنى عليه الاسم لا يفارقه[39]، فكل ما لا يفارق الشيء ، و لو بالتعاقب فهو مبني فيه[40]، إلا أنها-أي الـ-مفارقة للاسم تدخل و تخرج ، و مثلها مثل **حروف المضارعة**، و كل ما كان للفصل و التمييز فهو من الكلمة ، وبالتالي حذف حرف من حروف المضارعة في بنية المضارع –مثلا- يحدث خللا في الكلمة، و يصرفها عما وضعت له ،لذا فهذه الحروف أجزاء مصوغة في بنية الكلمة لا يمكن قطعها على حد وصف **ابن جني** لها: فـ"**الحروف المنفصلة**" عن الكلم غير المصوغة فيها، **الممزوجة**(Amalgame) بأنفس صيغها[41]، فالامتزاج بين حرف المضارعة وصيغة الفعل "فعل"، تجعل منها وحدة لسانية واحدة، لا يجوز تقطيعها كما يحدث في التقطيع المورفيمي عند الوظيفيين[42].والذي يفضي إلى عدم التمييز بين أنواع الوحدات الداخلة في تكوين الكلمة

و الكلمة نفسها باعتماد رائز المعنى فالكلمة دالة و المورفيميات الداخلية في تكوينها دالة أيضا ، لكن لم ينتبه إلى أن دالة الكلمة قائمة على دلالة أجزائها بالضرورة، **فدلالة الزيادة المبنية في** افتقد -مثلا- هي جزء من دلالة افتقد كلها، واستخلاصا لا يمكن الفصل بينهما بالتقطيع[43]، و كذا الحال بالنسبة لمن يروم الفصل بين الفعل و فاعله الضمير المتصل به، أو المستتر فهما بمنزلة الكلمة الواحدة، و ينظر للضمير المتصل من حيث الدلالة بوصفه جزءًا من دلالة الفعل و الفاعل معًا ، و في هذا السياق المنتقد ضمنيا لمفهوم **التقطيع** الذي يرتكز عليه التحليل البنوي المفضي إلى التسوية الوظيفية بين المورفيمات بغير تمييز بين خصائصها البنيوية يوجه **الحاج صالح** هذا الخيار نحو رفض اعتماده في تحليل الكلام العربي، فيقول :« **هذه في الحقيقة نزعة ذرية في اللغة تجعل الغاية من البحث اكتشاف العناصر التي ينتهي إليها التحليل ... ولا ينتبه أصحابها إلى أن بكل مستوى من اللغة عناصر ذات خصوصية في تركيبها وصياغتها ، و في علاقاتها بما تحتها و بما فوقها ، فمنح الاهتمام الكبير لكل قطعة صغرى دالة كقطعة صغرى دالة فقط هو عندنا إجحاف، و طمس للوحدات البنيوية الأخرى كالمصرف وغير المصوغ والمنفصل وغيره**» [44]، لذا فإنّ بناء الكلمة قائمة على الوصل المطلق الذي يستحيل معه انتزاع حرف من موضعه إلا واختل البناء كله باستثناء ما يعرض للفظ من تغير صوتي بقلب أو إبدال ، و هي أحوال عارضة، و عليه يمكن القول بأن ما هو منفصل هو كلمة مستقلة، أما زوائد الكلمة المبنية فيها؛ فهي جزء لا يتجزأ من تكوينها و دلالتها التي تحملها جزء من دلالة الكلمة كلها[45]، إلا أن **الحاج صالح** يلاحظ ظهور فهم جديد للإفراد غير ذاك المعنى الذي عبر عنه **سيبويه** في أصول **ابن السّراج** في سياق تعريفه للاسم حيث يقول: « **الاسم ما دل على معنى مفرد ، و ذلك المعنى يكون شخصا و غير شخص و إنما قلت على معنى مفرد لأن أفرق بينه و بين الفعل إذ كان الفعل يدل على معنى**

و زمان»[46]، فالإفراد -عنده- مرادف للعدد الواحد، وليس الإفراد بمعنى الانفصال عند **سيبويه**، أما عند **الزمخشري** فالإفراد في المعاني مقابل للتركيب بمعنى تعدد المعاني[47]، وشيئا فشيئا أضحى مصطلح **المفردة** المشتق من **الإفراد** مقابلا **للتركيب** الذي هو أعم منه ، كما قابلوا بإزاء ذلك المعجم بالنحو تاركين المعنى الإجرائي لمصطلح إفراد عند **سيبويه**، و هو **قبول الانفصال التام للكلمة**.

من المعلوم أن **ابن مالك(ت672هـ)** عرّف الكلمة تعريفا قريبا من تعريف **سيبويه** ،حين أثبت لها صحة الاستقلالية، وقابلية الانفصال بقوله: « **الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرًا أو منوي معه** »[48]،لكنه

لم يبين خصائص و ضوابط هذا الاستقلال؛ إذ ينبغي التمييز بين الانفصال المطلق كحالة الأسماء ،والانفصال الجزئي فيما يقبل الاستبدال والحذف من الكلمات كالضمائر المتصلة والاستقلال بهذا المعنى ستخصص به الأسماء والضمائر المظهرة فقط. كما يفيد **الحاج صالح** بأن عيار ضبط الكلمة بالمعنى الواحد من أصح المقاييس المعتد بها عند النحاة الأوائل ،فالفعل بوصفه وحدة لغوية متماسكة ،يدل على معنى واحد، هو الحدث أثناء وقوعه، والمصدر اللفظ الدال على الحدث في ذاته مجردا من كل ما يلزمه، ولا عبرة للتمييز بينهما على أس الفصل الجاري في كتب المتأخرين المتأثرين بالمنطق بين الحدث والزمن، إذ لا يقع الحدث إلا في زمن يلابسه، ولا ينفك عنه [(49)].

5.2. التعريف النحوي، ضوابط أخرى

يذهب **الحاج صالح** إلى بناء التعريف النحوي عند الأوائل على أسّين يغلب أحدهما على الآخر ، و قد يتكافئان في الاعتماد عليهما و هما: المعنى و اللفظ ، و المراجع لحدود القدماء بخاصة الطبقة الأولى منهم انبناء التعريف على المعنى لتناوله المفهوم بدرجة أولى ، فالتعريف الموضوعي للمفهوم العلمي(Concept)، و ما يرتبط به من تصنيف قائم على التصنيف بالماهية كما هو عند **أرسطو** و **أفلاطون** قديم جدا ، و هو يرتكز على تقسيم الكل إلى ما هو أخص منه مع إجراء المقابلة بين الخاصين فـ: أ تنقسم إلى ب و جـ ، و ب غير جـ (إما ب و إما جـ)[50] ، و مع القول بوجود التعريف المفهومي عند النحاة إلا أنهم و بخاصة الأوائل **كالخليل** و**سيبويه** و من اعتمدهم **سيبويه** في الكتاب لم يقولوا بالتعريف الأرسطي القائم على الماهية و الجنس و الفصل و النوع والشخص. كما يقوم التعريف الموضوعي للمفهوم عندهم على ذكر صفات المفهوم التي يمتاز بها عن غيره ،و من ضمن هذه الصفات العموم و الخصوص ،

و هذا ما يظهر في تعريفات عديدة في الكتاب ، لعل أهمها ما طبقه في تعريف **الاسم العام** في مقابل **الاسم الخاص**[51]، فالاسم عند **سيبويه** علامة تقع على شيء ليعرف بها ، إما هو بعينه كالعلم والمحلى بال و غيرها ،و إما كواحد من سائر أمته (اسم الجنس) ، فالاسم علامة دالة على فئة أو جنس في الوضع اللغوي[52]، كما يميز بين الاسم اللازم لمعناه أو مسماه (المختص) و اللازمة المختصة و غير اللازمة كالضمائر و أسماء الاستفهام و الشرط و الموصولة

و الإشارة والصفات[53]، ذلك إن التمييز بين المختص و غير المختص (المبهم في ذاته) تمييز معنوي أساسًا ،

و يذهب **الحاج** إلى القول بأن النحاة الأوائل ركزوا في تعريفاتهم على الوظيفة التي تؤديها اللفظة بوصفها علامة دالة في واقع الخطاب ، و لم ينظروا إليها في حد ذاتها كما فعل المناطقة قبلهم ، علما أنهم عنوا بتحديد الألفاظ بناء على مواضعها التي جعلت لها في النظام اللغوي وهو الوضع، فإذا احتلت نفس الوضع شكلت جنسا معينا يدخل في تحديد تعريفها بالضرورة[54]، و هذا يقترب بعض الشيء من طريقة التحليل التوزيعي للكلمات عند **بلومفيلد**[55].وفي سياق التعريف النحوي ينطلق بنا **الحاج صالح** نحو تمعين دلالة مصطلحات **الحدّ والباب والنظير** ،فأما كلمة **الحد** ، فتأتي معاقبة لكلمات مثل: الوجه و الحال و الطريقة، فالحدّ وجه من أوجه الكلام ،

و حال من أحواله يُفضي إليها بإجراءات معينة ،و عليه فإن الحد ليس لتعريف المفهوم، بل لتعريف الإجراء اللازم الذي يؤدي إلى صوغ الضرب من الكلام[56]، و الحد ما يحد به كل مجرى من مجاري الكلام بدليل قول **سيبويه**: « **و الحد فيها أن يجري هذا المجرى**»[57]،يعني النحاة الأوائل بخاصة **سيبويه** و**الخليل** بالحد **الرجوع إلى القياس بتفريع الأصل إلى فروع ، وتفريع الفروع إلى فروع أخرى مع إمكان ردها إلى أصلها الأول**، ويحدث التفريع رياضيا بصورة توليدية تولد أقصى حد ممكن من هذه الفروع بإيقاع زيادة عموديا ، تؤدي أفقيا إلى توليد عبارة جديدة، وقد تكون الزيادة عن اليمين في موضع أداة التعريف، ثم تليها مباشرة النواة، أو في موضع حرف الجر، والزيادة عن

الشمال في موضع علامات الإعراب، وموضع المضاف إليه والتنوين اللذين يتعاقبان فيما بينهما، ويعاقب أحدهما **أل** التي للتعريف لاختلاف الموقع [58] لا الموضع -كما مر بنا سابقا- وذلك على المحور الأفقي.

من الناحية الوضعية الصرفة يمكن للأصل أن يتوالد إلى ما لا نهاية بتفريعه المتكاثر، بفضل كفاءة الزيادة بخاصة الزيادة عن الأصل من ناحية الشمال، ففي موضع الصفة والمضاف إليه يمكن أن يتكرر العنصر المزيد لإطالة اللفظ إلى حد لا يستطيع المتكلم فيه تذكر الوحدات الأولى المنشأة في التركيب، وعمليات الزيادة هذه هي تحويلات بالمعنى الرياضي الذي نسمي مجموعه بالزمرة (group) [59] . و قوله أيضا: «**و يجريان مجرى واحدًا فيما وضعت لك** » [60]، و عليه فإن **المجرى** هو المسلك الذي يسلكه العنصر اللغوي فيما يخص تعريفه و إعرابه وتركيبه مما له علاقة بالبنية ،يقول **سيبويه**: « **ينبغي أن تُجرى هذه الحروف كما أجرته العرب ، و أن تعني ما عنوا بها** » [61] و هذا يعني أن الحد لا يحدد المعاني والمفاهيم كما هي الحال في التعريف المفهومي ، بل يختص بضبط إجراءات البناء للعبارة التي تتولد منها ، كما يستعمل الحد بمعنى الوجه من الكلام و الضرب فيه ، و قد يكون هذا الوجه بسبب الكثرة أو القياس فيما جاز من المجاري و الأبنية[62]، و عليه يمكن القول مع **الحاج صالح** أن الحدّ هو قيمة إجرائية للوحدات اللسانية حيث يصف مجرى الوحدة المعينة و الإجراء المولد لها[63]، و في هذا السياق يورد **الحاج صالح** التعريف الإجرائي للاسم حيث يتميز بوصل زوائد به عن يساره و عن يمنه (الـ + حرف الجر) و عن يساره (علامة الإعراب + التنوين + المضاف إليه) ، أما "المفرد" فهو الاسم المجرد من الزوائد عند **سيبويه** ،و أما غير المفرد فهو الموصول بالزوائد، و هما سيان ،فمجراهما واحد[64] وما قيل بالنسبة إلى الاسم يصدق على الفعل، إذ له –أيضا-زوائد تدخل عليه وتختص به مثل، قد وسوف والجوازم والنواصب، وتلحق به الضمائر المتصلة، ولهذا لا يجوز الفصل بينه وبين زوائده أو تحريكها عن مواضعها التي جعلت لها، وهي زوائد موصولة به غير مصوغة في بنائه[65]، ويمكن تصور ذلك كما يلي:

- الاسم = الاسم المفرد + الزوائد عن اليمين والزوائد عن اليسار.
- الفعل = الفعل + الزوائد عن اليمين والزوائد عن اليسار= الكلمة.

وإذا أدخلنا مفهوم **الموضع** يمكن تصور الاسم = الموضع المركزي (الاسم المفرد) + مواضع (العناصر الزائدة).

بـ الـ كتاب	بـ Ø كتاب
م1 م2 م3 (مركزي)	م1 فارغ م3

لقد فهم النحاة الأوائل مثل **الرماني** كلام **سيبويه** من حيث أن الاسم مثل الفعل يمثلان وحدتين قابلتين للتمدد والتقلص على حد معروف (نمط معين)[66].

يبدو أن **الحد الإجرائي اللفظي** نسي بعد زمن **سيبويه** لصالح التعريف المفهومي بخاصة عند المتأثرين بالمنطق الأرسطي، و أضحت بذلك كلمة "**حد**" مرادفة للتعريف المفهومي، بينما غاب **التعريف النحوي الصياغي** (الضابط الإجرائي)، وأضحى النظر إلى هذه العمليات الصياغية مجرد سمات وخصائص وعلامات مائزة غير ذاتية،

ويظهر ذلك من قول "**ابن يعيش**" الذي يسوقه "**الحاج صالح**" تأكيدا لهذا الانحراف عن منهج "**الخليل**" وتلميذه **سيبويه**: « **أما خصائصه (الاسم) ... وهي لوازمه المختصة دون غيره ،فهي لذلك من علاماته، والفرق بين العلامة والحدّ أن العلامة (الرسم) تكون بالأمور اللازمة، والحد بالذاتية، والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا نفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة الشيء، وليس اللازم كذلك ألا ترى أنا لو قدّرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل، وليس كذلك العلامات من نحو قد والسين وسوف فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء لا يقدح في فعلتها** ...»[67] ،ويكمن الخلط –هنا- في التسوية بين ما هو صفة غير ذاتية، وبين ما هو زائد ضروري فـ: الـ -مثلا- عنصر زائد على الاسم المفرد ،وهي غير ذاتية فيه، ولا هي بميزة لجميع أنواعه سوى اسم الجنس[68]. وفي هذا السياق لا يأس من التذكير بتعريف **الرسم** عند **ابن سينا** إذ هو **قول يعرف الشيء تعريفًا غير ذاتي ، و لكنه خاص ،أوهو قول مميز للشيء عما سواه لا بالذات**[69]، و نتيجة لاختلاف الوضع الاصطلاحي المنطقي عن التحديد النحوي قرّر **الزجاجي** أن مثل هذه التعريفات التي راجت في زمانه ليست من ألفاظ النحويين، بل هي من ألفاظ المناطقة و غرضهم غير غرض الفئة الأولى[70]، و في سبيل تأكيد موقفه قارن بين بعض التعريفات المنطلقة من المنطق كالمفهوم و الجنس و الفصل و النوع مبينا نقصانها في الدلالة على العنصر المعين ،كمقارنته لتعريف الاسم عند **الأخفش و ابن السراج و المبرد**[71].

لقد صعُب على النحاة في ذلك الزمان أن يجدوا حدا للاسم يكون جامعا مانعا ،و السبب في ذلك هو -كما قلنا- تناسيهم أهم مبدأ بني عليه النحو في زمان **الخليل وسيبويه** ،و هو التمييز الحاسم بين الجانب اللفظي الصوري للكلام و الجانب المعنوي الخطابي له ، إذ لكل جانب اعتباراته الخاصة ، و انفصال هذين الجانبين على الرغم من أن اللفظ وُضع للدلالة على المعاني يكمن في هذه الظاهرة، و هو أن اللغات أدلة تدل كل واحدة منها على أكثر من معنى واحد غالبا في استعمال هذا الوضع[72] ،و يمكن تعريف الاسم من الناحية اللفظية بالقول، فنعده وحدة لغوية مولدة عن دخول و خروج عدد من الزوائد عن يمين و يسار ما يعرف عند **سيبويه** بالاسم المفرد عن طريق الاتّصال لا البناء، و لهذه الوحدة مواضع خاصة في الجملة مثل: موضع الفاعل و المبتدأ والخبر، و بعض الأسماء لا يقع إلا في موضع واحد فقط. وأما تعريف الاسم من الناحية المعنوية (المفهوم) الخطابية فهو اللفظ الدال على فئة من الأشياء، أو واحد بعينه منها، ومنه نوعان ما لا يلزم مسماه مثل: الضمائر وأسماء الشرط والظروف المبنية، وما يلزم معناه وهو المختص، وفي مستوى الإفادة سنعد من قبيل الأسماء "**كل محدث عنه**"[73] .

من المصطلحات الدائرة عند النحاة الأوائل مصطلح "**الباب**"(BÃB)[74] ،و يعني به **سيبويه** مجموعة من الأشياء، ويطلق المصطلح على كل وزن من أوزان الكلم المتكونة من الفاء و العين و اللام (باب فَعَلَ ، و باب فَعِلَ ...) فأصول الكلم و أوزانها بوصفها كيانات مجردة هي **أبواب** ، و ما يدخل في الباب لا ينظر إليه في ذاته و إنما بالنظر إلى المسار الذي يسلكه كل أفراد الباب ، أي انتظام تلك الوحدات داخل الباب بناءً على وزنها أصالة ، علما أن الوزن بوصفه بابًا هو نتيجة للقسمة التركيبية (combinatory)[75] ، و بناء على ذلك فإنه عند **الحاج صالح** مفهوم رياضي، و ليس مفهوما منطقيا أرسطيا ،و يكافئه مصطلح **المجموعة** في الرياضيات[76]، و قد يدل "**الباب**" على **المجموعة من النظائر**، إذا صار مكافئًا للقياس المطرد[77]، هذا و قد ميز القدماء بين نوعين من الأبنية، فهناك الأبنية في مستوى الكلم (الأوزان و جذورها) ،و هناك الأبواب التركيبية في مستوى الجمل ، و قد عمدوا إلى حصرها وإحصائها ليتم لهم بها إدماج هذه العناصر في البنية الجامعة أي "**المثال**"[78] ، و بالنسبة إلى البنى التركيبية فقد جردت في العامل ومعموليه، و هناك بنى خاصة يمثل لها تركيبيا بجمل مخصوصة نموذجية تشكل كل واحدة منها بابا مستقلا يخرج في الغالب عن القياس، ومن أمثلة ذلك: - **ما الطيب إلا المسك**، و سقياً و حمداً ،و بعثه رأسًا برأس ... إلخ[79].وللباب

مفهوم رياضي لتعبيره بكفاية عن معنى المجموعة في الرياضيات، والدليل على ذلك تكافؤه عند الأوائل مع مصطلح "**النظير**"(NADÏR)، بل إن **الباب** عند **سيبويه** هو مجموعة نظائر ليس إلا[80]، فكل الكلم التي هي على بناء واحد تكون على هذا الباب بناء على هذا البناء الذي يرمز له بحروف الوزن (ف ع ل)، ويخلص **الحاج صالح** إلى القول بأن النظير في النحو –إذن-هو العنصر المساوي أو المكافئ لعنصر أخر، أو مجموع من العناصر وقد لا يشبهه إطلاقا[81]، ويكون الجامع بينها غالبا سمة واحدة إجرائية .ومما يستنتج في سياق التمييز بين المصطلحات والمفاهيم عند النحاة الأوائل أن **النظائر** في النحو قائمة على **علاقة تكافؤ** غير انتمائية محضة، ومجموع النظائر بوصفها مجموعة عناصر متكافئة قد تكون خالية أو وحيدة العنصر، و التي سماها **سيبويه** "**بابا**"، هذا ويختلف **النّظير** عن أفراد الجنس تماما، فالأفراد يشتركون في صفة عامة تجعل منهم منضوين تحت **جنس معين**، ثم يتمايزون داخله بما يسمى **الفصل** (انتماء واشتراك) أي باعتماد السّمة المائزة الذاتية (الماهية)[82] ، وهذا تحديد **أرسطي** صرف.

يرتبط مصطلح **الباب** بالقياس حيث يضم العناصر المتشابهة و المتكافئة في المجرى أو البنية بحيث يمكن استبدال بعضها ببعض، فإذا قيل: " **ليس هذا بباب**" علم أنه لا يوجد تكافؤ بين تلك العناصر ، مما يعني أنها خارجة عن القياس، فلا يجعل لها باب، وبالتالي **إطراد الباب** . عندهم . هو تكافؤ كل أفراده أو أكثرها[83]، يقول **ابن جني**: « **جائي فشاذ ، لا يجوز أن يُعقد عليه باب**»، وهذا و قد نبه **الحاج صالح** إلى أن **للباب** وجودًا اعتباريا من حيث **قسمة التركيب** ،و وجودًا ملموسًا في الواقع الاستعمالي للغة ، فباب فِعُلَ و فِعِل موجودان اعتباريا بالقسمة الرياضية ، لكن لا وجودَ في الاستعمال لـ: فِعُل و ليس لـ فِعِل إلا عنصر واحد مشهور[84]،و من ناحية أخرى فإن **الباب** كيان مبهم ما لم يضف إلى كيان لغوي يعينه و يمثله، و هو **المثال**: باب فَعَلَ و ضَرَبَ ،فالمثال يمثل الصيغة التي يجتمع عليها أفراد الباب؛ إذ هو صورة و رسم للباب، و لكل باب -كما قال القدماء- و لكل قياس مثال يقاس عليه[85] .

أما **حدّ الكلام** ووجهه فهو مما يقضيه الأصل بمعنى الحالة الأولى التي بني عليها نظام اللغة[86]، ويمكن أن نلخّص العلاقة والفروق التمييزية الكائنة بين هذه المفهومات كما ارتضاها **سيبويه** وتلامذته الأوائل **كالرماني وابن جني** و **المازني**[87]:

القياس	الباب	الحدّ	حدّ الكلام ووجهه
يقتضي التكافؤ في المجرى أو البنية داخل الباب القياس هو البنية الموحدة للنظائر.	مجموعة النظائر التي يجري في كل واحد منها القياس ومثاله.	الوصف الضابط للمجرى أو القاعدة الموجهة (Règle)	الأصل يقتضيه النظام ،وهو المطرد في الاستعمال ،و الذي يتخذ معيارًا (Norme) لطريقة الكلام الجائز ووصف مميز لطريقة في الكلام.

6.2. الوحدات الدلالية الصغرى:

في اللغة أربع وحدات دلالية هي: المادة الأصلية للكلمة (الجذر) والوزن والكلمة بوصفها جزءا من الكلام والعلاقة غير الظاهرة:

يُستند في التمييز بين اللفظة و الكلمة من جهة المفهوم النحوي الأصيل، ومن ثم وضع المصطلح الخاص: "**الوحدة اللفظية**" "Lexia" إلى قول **ابن يعيش** بخصوص وظيفة **ألـ**:«.. نحو الرجل والغلام ونحوهما... فإنّه يدل على معنيين :التعريف والمعرّف ،ومن جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان إذا كان مركبا ..»[88] ،ف: **حرف المعنى (كلمة) + الاسم (كلمة)** ← **الحاصل هو اللفظ في النطق**، وأصل هذا التمييز قيام الكلمة على المعنى المفرد ،أمّا اللفظة فمتحققة بمعيار الانفصال في حدث التلفظ، وقد أكد هذا التصور –أيضا-**الرضي الاسترابادي** بقوله: «**لأن مثل قولك قالا وقالوا مثل: أرطى ويرقع لفظة واحدة ،كذا وكل ما يتلفظ به مرة واحدة ،مع أن كل واحد منهما كلمتان بخلاف الثانيتين**»[89]،و عليه يمكن القول بأن "**اللفظة**" هي :وحدة من الكلام مكونة من كلم (كلمات) لها بداية و نهاية، في الكلام المحصّل منطوقا أو مكتوبا ، و من ناحية الوضع التركيبي فهي وحدة قابلة للامتداد بالزيادة الموصولة ،خلافا للكلمة التي تكون حروفها مصوغة و مبنية بعضها مع بعض (جذر داخلي + صياغة (وزن))، و مثالها : **كتاب زيد المفيد**،

و يتضح مما سبق أن "اللفظة" وحدة من نوع خاص، تخالف تماما الوحدات الناتجة عن البناء، و لأنها تتمدد

و تتقلص بقبول الزوائد فيها و بالاستغناء عنها ، و هذه الزوائد **كلم** سبب انفصالها مثل: المضاف و المضاف إليه

و الصفة و الموصوف و أداة التعريف و الاسم المعرف[90].

إن الحرف بمعنى الجملة في مجمل كلام **سيبويه** هو القسم من الكلم الذي ينتمي إليه ،فيكون اسما وفعلا وحرف معنى يدل بوصفه أدنى جزء في الكلام على معنى ،وقد أدى استقرار كلام العرب إلى تمييز أقسامه، حيث يدل لفظ كل كلمة على معنى، وهو ما تُعيّنه المادة الأصلية للكلمة أو جذورها مثل: ك/ت/ب ،ثم ما يدل عليه بناؤها أو وزنها وهو دلالة الصيغة والتمييز بين دلالة الجذر ودلالة الصيغة عند النّحاة تحليل خاص بهم لم يظهر له مكافئ في التحليل اللساني الحديث بالنظر إلى ما تقترحه الأنظار الشكلية والوظيفية المعروفة. أما المادة الأصلية (الجذر) فوحده دالة مجردة، وليست قطعة من الكلام، ومثالها بنيتها (وزنها)أيضا ليست كائنا ماديا، إنما بامتزاجها يصبح للكلمة معنى وظيفي إفرادي، ثم تركيبي بوضعها في سياق التخاطب، كما أنه يستحيل نطق ما يمثل المعنيين في الجذور والوزن (الصيغة) بلفظين مختلفين في زمانيين مختلفين؛ لأن النطق لا يكون إلا بهما معا ،وهما ممتزجان في المحور العمودي في حدث الكلام، فإن صحّ القول بأنّ ياء النسبة في "**دمشقي**" كلمة لإمكان انفصالها على كلمة "دمشق" التي تردّ إلى أصل وضعها بعد عملية الفصل ، كما قرر **الرضي** من كونها زائدة عن الأصل من خارجه، فإنه لا يجوز قول ذلك في كلمة **ضرب** التي تدل على الحدث والمحدث والزمن في اللحظة نفسها؛ بحيث تمتزج هذه المعاني الجزئية معا في المحور العمودي، وتكون كلمة واحدة ينطق بها دفعة واحدة بدون تقطع[91]، أما العناصر الزائدة غير المندمجة فهي كلمات كالحركة الإعرابية وتاء التأنيث يقول **سيبويه**: « **لأنها علامة التأنيث ،كما أن هذه علامة للمذكر، فهي مثلها في أنها علامة ،وأنها ليست من الكلمة التي قبلها** »[92]، ويزداد الأمر بيانا حين نقلّب مقارنة **سيبويه** بين ألف **حُبلى** وهاء

التأنيث، إذ يعد الهاء كلمة بخلاف الألف التي هي جزء مندمج في بناء الكلمة الواحدة **حُبلى** أي صيغة فُعلَى صيغة فعلى فعلى متلبسة بجذرها ح/ب/ل/ى[93].

7.2. الاسم وحده الصوري الإجرائي (اللفظة الاسمية)

يقوم التحليل اللساني في الأنظار البنوية بعامة على التحليل التقطيعي الاندرجي البسيط للوحدات اللسانية الدنيا التي ينتمي إلى وحدات أعلى منها بطريقة اندراجية بسيطة ، و كان من نتاج ذلك تمييز المورفيمات بوصفها أدنى العناصر اللسانية المقطعة [(*)]، و بالنسبة إلى الجملة فقد غلب على وصفهم لها التحديد الأرسطي؛ فهي الموضوع والمحمول بدون رعاية طبيعتها النطقية على حد تعبيرها **هاريس** [(94)]،وهذا المنهج في عمومه لا يتطابق مع مناهج العرب المتقدمين في تحليلهم للكلام و مكوناته الأساسية، إذ لم يكن شغلهم منصبا على البعد التفتيتي الذري للعناصر، بقدر سعيهم إلى إبراز علاقات الوحدات ببعضها نسقيا و اندماجيا في المستوى المتشارك (العمودي) على حد وصف "**سوسير**" ،فالعلاقة بين الوحدات ليست تسلسلية بقدر ما هي بنيوية متداخلة أفقيا و عموديا ،يشهد لذلك نظام الصياغة، و مفهوم الموضع المتحكمان في كينونة الوحدة من حيث البناء والوظيفة ،بالإضافة إلى اعتماد القياس أساسا للتحليل، و تمييز الفرع عن الأصل ، و بالنسبة إلى التعرف على الكلمة ضمن الكلام ،فقد كان الأساس قابليتها للانفصال انفصالا كليا أو بالتعاقب أو بالحذف بحسب نظام اللغة؛ فالانفصال خاصية لغوية صرفة يصدقها عمليا الوقف بوصفه ظاهرة كلامية تخاطبية .كما وضح **الحاج صالح** مفهوم الاسم عند **سيبويه** و **الخليل** بالنظر إلى أوصافه الصورية ،فهو كما يقول: « **الشيء الذي يوصف بالشيء الذي هو هو ،وهو من اسمه ، مثل هذا زيدٌ الطويل ، و يكون هو هو و ليس من اسمه كقولك: هذا زيد ذهبًا ، و يوصف بالشيء الذي ليس به و لا من اسمه مثل: هذا درهم وزنا** »[95] ، فالصفة بخلاف الحال و التمييز كأنها من الاسم الواحد حتى لو كانت جملة فعلية مثل :**هذا رجل ضربته** ، فضربته في **موضع** ما هو من الاسم ،و ما يجري مجراه على حد قول **سيبويه**[96] .و يطلق مصطلح **الاسم** عند النحاة على **الاسم المفرد** و**الاسم مع زوائده** لا المبنية فيه الخاصة به، وكل زيادة فهي داخله في الاسم؛ لأنها بعضه مثل: علامات الإعراب والتنوين والمضاف إليه والصفة وحروف الجر والألف واللام للتعريف، أما ما ليس من الاسم وليس داخلا في تكوينه فعلامته- غالبا -النصب كالحال والتمييز الذي يأتي بعده ،لذلك قال **سيبويه**: « **أرادو أن يفرقوا بين ما يكون مفردًا وبين ما يكون شيئا من شيء** »[97] ،فهذا دليل- كما يقول **الحاج صالح** -صريح على وعي واضح بوجود وحدة متكونة من الاسم وزوائده[98] .

إن التمكن أو التصرف هو قابلية **الاسم** لأن يجمع ويصغّر ،وأن تزاد عليه بعض الزوائد في موضع معين في أوله غالبا ، وهذه الزوائد هي التي يشكل معها وحدة (كلمة)، ويقاس تمكنا تاما أو جزئيا بقبوله الزوائد كلها أوبعضها ، وذلك على درجات [(99)] ،كما أن هذا التصرف (Transformation) بما أنه عملية تحويل عن الأصل يمكن أن يرجع الكلمة إلى أصلها قبل الزيادة من باب "**ردّ الشيء إلى أصله**"، هذا وقد يكون مهما أن نلفت الأنظار إلى الاستعمال الخاص ،و الذي لا يخلو أحيانا من غموض للاسم عند **سيبويه** بخاصة حين نقف عند تعريفات مثل: «... **الحال و التمييز ليسا من الاسم والمضاف إليه هو من الاسم و المقابلة بين المفرد و الاسم** »[100].

8.2. الحرف:

يناقش **الحاج صالح** في سياق تمعين وظيفة **الحرف بوصفه وحدة تواصلية**[101]،أوما يعرف عنده بـ: **حرف المعنى** آراء القدماء حول عمل بعض الحروف، و عدم عمل بعضها الآخر، منطلقا من نص **سيبويه** التالي: «...**اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها، و لا تعمل في الأسماء ،كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا**

تعمل في الأفعال ...»[102] ، فالألف و اللام للاسم مختصة به، و السين و سوف للفعل مختصة به ، و كما لا يعرفّ الفعل، لا تتصل السين و سوف بالأسماء مطلقا ،أما عن سبب العمل و عدمه فقد أرجعه **ابن السراج** إلى أن هذه الحروف إذا اتصلت بالكلمة الإسمية أو الفعلية حتى تصير جزءًا منها فإنها لا تعمل فيها شيئًا، فهي جزءٌ منها إذا أمكن فصلها فإنها تكون عاملة[103]، غير إن **الحاج صالح** يشير إلى أن حروفا مثل: "لم" و "لن" و "لما" هي أيضا أجزاء من الفعل و مع ذلك فهي عاملة فيه، و كذا **أنْ** المصدرية فهي تعمل في المضارع، و هي بمنزلة الجزء منه[104]، و الظاهر أن سبب العمل هو كفاية الحرف في نقل الفعل إلى دلالتين مختلفتين؛ فإذا كانت السين تنقل نقلا واحدًا المضارع من الحال إلى الاستقبال، فإن أنْ تنقله نقلين مختلفين إلى الاستقبال والصدرية لذلك احتاجت إلى علامة زائدة على ذلك [(105)]، يقول **الحاج صالح**: « **إذا دل على معنيين (الحرف) في نفس الكلام احتاج حينئذ إلى علامة زائدة تدل على المعنى الزائد ، و يكون ذلك في الإعراب ، فالتأثير يتحقق بزيادة اللفظ (النصب أو الجزم) على الأصل الذي هو الرفع دلالة على الزيادة على المعنى الأصلي** »[106]

3. بناء الكلام و قسمة التركيب في المستوى ما فوق اللفظة:

يقود الحديث عن **أقسام الكلم والكلام** إلى دراسة المستوى التركيبي وموضوعه الجملة المفيدة كما هو في الدراسات اللسانية الحديثة تحت مفهوم "**علم التراكيب**"، وهذا المستوى هو المقابل عند النحاة للمستوى الإفرادي خصوصًا بعد القرن 4هـ، وهذا التمييز يسمح بالتفريق بين الوحدات اللغوية :فهناك الوحدة الإفرادية (الكلمة / اللفظة) ،وهناك الوحدة التركيبية التي تمثلها الجملة من حيث بنيتها في المستوى التركيبي، وهناك الوحدة الخطابية وهي **الجملة المفيدة في المستوى التبليغي إذ لا إفادة إلا في التخاطب والإبلاغ**[107].

الكلام التام هو اجتماع لفظين لمعنى ما جاريًا على معهود العرب بالسماع[108]، وهذا الجانب هو الذي نسميه المستوى التركيبي في اللغة، ذلك إن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قرنتها بما يصلح حدوث معنى استغنى الكلام على حد تحديد **المبرد**[109]، ويسمى **سيبويه** الجمع بين الوحدات في التركيب "**حملا**" في قوله: « **ضربتُ زيدًا وهو الحد لأنك تريد أن تُعلمه وتحمل عليه الاسم**»[110]

إنّ البناء في التراكيب النحوية هو حصول تبعية وحدة تالية لوحدة سابقة لها، فالحمل للثاني على الأول المستأنف على سبيل التبعية، ويقتضي البناء بهذا المعنى "مبنيا" و "مبنيا عليه."و لعل استثمار مفهوم **الموضع** عند **سيبويه** يؤدي إلى القول بأن الاسم الأول في الجملة الاسمية ،و هو المبتدأ جاء قبله عنصر غائب في موضع الابتداء بدليل إمكان شغله بأن و كان و أخواتهما ،و يسمى النحاة هذا التأثير للعنصر الغائب، و ما يقابله من حضور لعنصر أخر **عاملا** ،و العملية **عملا** و المتأثر **معمولا**[111]، إلا أن ما ينبغي التنبيه إليه أن الخلو في **الموضع** هو مفهوم رياضي في الأساس و هو ما يعبر عنه لسانيا بـ :**المجموعة الخالية** (Ø)، فالموضع الصفري هو أصل لكل ما يدخل في هذا الموضع[112]، يقول **سيبويه**: «**علم أن الاسم أول أحواله الابتداء ، و إنما يدخل الناصب و الرافع سوى الابتداء و الجار على المبتدأ، ألا ترى ما كان مبتدأ قد تدخل هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ**» .

لا تنحصر مهمة العامل عند **سيبويه** في توجيه الإعراب من حيث كونه سببًا له، و إنما هو لنشوء بنية الكلام ،و ذلك بتخصيص موضع معين لكل عنصر من عناصره ، فتصبح بنية الكلام قائمة على حاصل مواضع مرتبة ، وبالتالي يكتسب العامل وظيفة تنظيمية للكلام ، و هذا التصور في الحقيقة لا ينفي العامل و العمل و المعمول، بل بالعكس من ذلك يؤكد وجودها في الكلام لا في اللفظ، بل و ضرورتها لإقامة الكلام ، و من جهة ثانية يؤكد **الحاج صالح** أن **موضع** الفعل هو نفسه **موضع** الابتداء بناء على حمل النظير على النظير[(*)]، و هذا الرأي يخالف ما استقر

عليه عموم النحاة قديما و حديثا من جعل الفعل في منزلة الخبر من المبتدأ في الجملة الفعلية ، لذا يقول **الحاج صالح** « **...إلا أن الفعل و إن كان هو المخبر به مثل: خبر المبتدأ فليس أبدًا مساويا للخبر من حيث بنية الكلام، إذ موضعه هو موضع العامل لا موضع المبني على المبتدأ ،وموضع العامل هو موضع الابتداء** »[113].

إن القول بالعامل يقضي بعدم تقدم المعمول على عامله، فلا يكون إلا معه، كالفاعل مع فعله، وهذه العوامل التي تأتي في **موضع** الفعل والابتداء كالنواسخ وإن و أخواتها؛ لذا قال **ابن جني**: « **فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه** »[114] ،و من جهة البناء يقرر **سيبويه** أنه لا يبنى على شيء من عناصر الكلام الأساسية إلا الخبر و المفعول به، فالخبر اسم مبني على المبتدأ أو على ناسخ و اسمه ،مثل: **حسبته قام** ، أو أن يكون فعلا مع ما يقوم مقام الخبر في: **زيد ضربته** ،و الثاني هو المفعول به يكون –أيضا- مبنيا على الفعل بعد أن يشغل الفعل فاعله مثل: **ضرب زيدٌ عمرًا** ،حيث لا يكون الفعل خاليا من فاعله ، إذ يقتضي البناء أن يكون الجزءان المبني أحدهما على الآخر قبل البناء بائنين ، و هذا لا يتحقق بالنسبة إلى الفعل الذي لا يكون موجودًا إلا مع فاعله[115]، و منه نستنتج أن علاقة الفعل بفاعله هي علاقة لزوم و اقتضاء[116] بنيوي تركيبي، و هي العلاقة ذاتها بين العامل و المعمول الأول أيا كانت[117]، و يبين الجدول الآتي بنية الوحدة التركيبية، كما استنبطها **الحاج صالح** من نظرية **سيبويه**:

الزوج المرتب	البناء	المبني على العامل
العامل ومعموله الأول		المعمول الثاني
العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
الابتداء	المبتدأ	المبني عليه / المفعول به
النواسخ	اسمها	خبرها
الفعل	الفاعل + نائب الفاعل	المفعول به

ويمكن تجريد علاقة **البناء التركيبي** رياضيا في المعادلة التالية: [(ع **م1**) ± **م2**] ± خ ،حيث ع عمل، و **م1** معمول أول و ± وجود أو غياب المعمول الثاني (م2)، ويمكن تجريد استعمالات هذه البنية ،وهي الاستعمالات الممكنة والمقبولة في اللغة بناء على السماع: {ع م2 م1} أو {م2 ع م1}[118].

ينبغي التمييز بين البنية التركيبية المنتمية لنظام اللغة و الإسناد الذي هو نتاج الاستعمال ، حيث يقوم التركيب على البناء (الحمل) ،و يقوم الإسناد على الإفادة، و مع ذلك فكلاهما يقوم على الثاني ضرورة في الخطاب ، لذا يقرر **الحاج صالح** كون **الإسناد علاقة خطابية لا تركيبية** ، فالتركيب ناتج قسمة التراكيب التي تتيحها اللغة

بالوضع أولا ، ثم توظف البنية الناتجة في الخطاب بناء على مقتضيات الاستعمال للدلالة على معنى معين ، أو معاني متعددة بتعدد أغراض الخطاب [119] ،ذلك أن الدلالة الوضعية للبنى غير مختصة في الأصل بمعنى محدد، بتعدد أغراض الخطاب، فموضع الفاعل النحوي لفعل: "**عبد الله قام**" ، يأتي بالضرورة بعد الفعل سواء كان **عبد الله** هو صاحب القيام أو شخص آخر، مما يجعل هذه البنية مخالفة لبنية "**قام زيدٌ**" ،و بالتالي فإن المساواة بين المبتدأ و الخبر من جهة ،و الفعل و الفاعل من جهة أخرى تجعل وجوب وجود الفاعل مماثلا لوجوب وجود الخبر غلط وقع فيه النحاة -**بحسب الحاج صالح**-بسبب عدم التمييز بين المستوى البنيوي و الإسنادي الخطابي؛ فالمبتدأ بوصفه معمولا لعامل هو الابتداء بنية تركيبية مكتملة ،و هي تحتاج إلى الخبر مكملا بوصفه عنصرا طارئا ومعمولا ثانيا لتحقيق الفائدة ، ويصبح الكلام مستغنيا

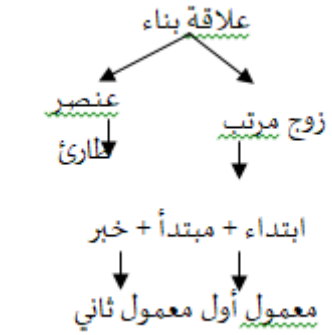

و أما الفاعل فلا يستغنى عنه، ولا يقدم على معموله؛ فهو بمثابة الجزء منه الذي لا يحمل عليه ولا يستقل بنفسه عنه [120]، مصداقا لاستدلالات **ابن جني** فقد تقرر عنده أن الفعل والفاعل تنزلا منزلة الجزء الواحد باثني عشر دليلا ذكرت في كتابيه **المنصف وسر الصناعة** [121].و مما قرره **ابن جني**-أيضا -في قوله: «... **و مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل، و كونه معه كالجزء الواحد ، و ليس كذلك المبتدأ و الخبر**» [122]، ألا ترى إمكان اتصال الضمير بما يدخل في موضع الابتداء (إني و كأني) ،و استحالة ذلك مع المبتدأ في "**كيف أنت**"، فلا يوجد :**كيفتَ**، و يفسر **الحاج صالح** إمكان تقدم المفعول به على الفاعل بعلة كونه من موضع المعمول الذي يذكر بعد موضع المعمول الضروري، وفسر **الأخفش** تقدم المفعول به في: **ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ** بشدة اقتضاء الفعل لمفعوله كشدة اقتضائه للفاعل [123] ،و يختم **الحاج صالح** تصوره بتأكيد شدة انطباق الاتصال في التركيب على كل معمول أول مع عامله غير العناصر المعمولة الأخرى ، و لا على علاقة المعمول بمعمول آخر، كما إن اتصال الفعل بمفعوله أقوى من اتصال الخبر بعامله اللفظي [124]،و الظاهر أن التسوية بين الفعل و الخبر (المخبر به) والمبتدأ و الفاعل (المخبر عنه) رجعت إلى مقياس غير بنوي هو مقياس الإفادة الخطابي، و كان ينبغي التعويل على العلاقة الوضعية التي يحدها البناء كما فهمه **سيبويه والخليل** بعض تلامذتهما ،و البناء -كما مر بنا- محكوم بشدة الاتصال بين الوحدات الكلامية داخل اللفظة واللزوم المعمول الأول لعامله؛ لذا تحدد الجملة بالجمع بين **صفة الكلام التام**، وهي **الاستغناء وحسن السكون على نهاية الكلام المفيد بالوقف**؛ أي إذا صلح الوقوف بالسكوت، فقد استغنت الجملة، وأصبحت مفيدة بالنسبة إلى المتكلم والمخاطب، فقطع الكلام علامة على إنشاء جملة تامة [125] . ومن ظواهر ما فوق اللفظة عنده:

1.3 -ظاهرة الإطالة وقوانينها

يعني **الحاج صالح** بالإطالة **ظاهرة إيقاع الجمل في موضع الاسم أو اللجوء إلى تكرير وتثنية محتوى موضع الاسم أو الفعل** [126]، ويبدو أن المصطلح مقتبس من وصف "**سيبويه**" للتثنية بكونها إطالة حيث يقول: « **ذهبت أنت وزيد ... لما وصفته من الكلام حيث طولته وأكدته**» [127] ،كما يعرض عرضا مفصلا المواضع التي يجيء فيها الفعل المضارع في موضع الاسم لتعليل رفعه كرفع الاسم ،و شاهد ذلك قول **سيبويه**: «... **اعلم أنها (الأفعال المضارعة) إذا كانت في موضع اسم مبتدأ يبنى على مبتدأ (الخبر) أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ و لا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور فإنها مرتفع** »[128]، ويعلق **الرماني** على ذلك بقوله: «**الموقع الذي هو للاسم و يصلح للفعل ستة أوجه :موقع المبتدأ و موقع الخبر و المبتدأ و موقع المفعول الذي يصلح لما فيه فائدة وموقع الصفة و موقع الحال و موقع المضاف إليه ...**» [129].ويذهب في السياق نفسه إلى تقرير إقامة الوحدات التركيبية مقام الاسم في مواضع معينة محدودة، وهي **إطالة** تحتاج إلى ضمير يعود إلى **الاسم المخبر عنه**، وأما ما يقع من إدراج للفعل في كل موضع للاسم مما كان فيحصل بواسطة، وأهم هذه الوسائط **أنْ وما** المصدريتان ،والذي وأخواتها الموصولية، وأن المضمرة عند من قال بإضمارها بعد لام التوكيد، وحتى المفيدة للغاية ،وكي، بالإضافة إلى **أنّ** الواصلة بين أفعال القلوب والجملة الاسمية، مثل :**حسبتُ أنّ زيدًا منطلقٌ**، والاسم الموصول [130].وتكون **الإطالة** بالتكرير على قسمين، يكرر في الأول تكريرًا مؤكدا لمحتوى الموضع مثل البدل والتوكيد= وعطف البيان ،ويكرر في الثاني الموضع وحكمه لإفادة معنى، ويكون بعطف النسق وهو "الإشراك" [131] بإحدى حروف العطف التسعة، وقد يكون تعدد الموضع بدون واسطة من حرف عطف كما هي الحال في تعدد الصفات في قولنا: **مررت برجل عاقل كريم مسلم** فأجره على أوله[132].و لا يحصل الإبداع اللغوي للجمل عند النحاة العرب إلا بإجراء الكلام على ما تحتمله القسمة (قسمة التراكيب) والقياس على كلام العرب، لذا لا يمكن أن يقاس الإبداع بمجرد الإطالة في الكلام [133]أو القائم على التكرير، وإنما بالحمل على ما تحمله القسمة في كلام العرب، وعددها كثير يندّ عن الحصر، بالرغم من كونه متناهيا[134]، يقول **ابن السّراج** :« **...وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال ... والسّر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة..**» [135].

2.3-مستوى الصدارة أو ما فوق العامل

همزة الاستفهام و هل و ما و غيرها لا تقع في موضع العامل ، و لكن مع ذلك لابد أن يكون لها موضع في أول الكلام في طرفه الأقصى ، فلابد أن يتجاوز يمينا موضع العامل، و يتحكم زيادة على ذلك في كل ما يأتي بعده في ذلك العامل الذي يتلوه، و يكون بذلك كلاما أوسع من الكلام الذي يوجد فيه العامل، و ما يعمل فيه [136]، لذا فهذا على مرتبة من العامل التركيبي، وهذا ما يعنيه **الحاج صالح** بـ: "**الابتداء المطلق بوصفة مستوى أعلى** " من مستوى العامل و معموله (ما فوق العامل)، وهذا المستوى كما هو واضح أعلى مستوى مجرد يمكن أن يوصل إليه تجريد التراكيب ، إذن نحن أمام رؤية جديدة يمكن اختزالها في الصورة التالية:

ح = م ص (موضع صدارة) + ع (عامل) + م1 + م2 (معمولات)

أو كما عبر عنها **الحاج صالح** في المعادلة: أ [(ع ، م1) م2] ± خ (مخصصات) ، حيث يملأ الموضع "ع" بالحروف المبتدأة ،كما سماها **سيبويه**[137] أو الحروف التي لها حق الصدارة . أما ما يدل عليه الإعراب الناتج عن عمل العوامل فقد أجمع النحاة على أن النصب يدل على الغاية أي ما يُقصد مثل: المفعول به أو ما يقوم به مقامه وهو غير واجب، وهذا بخلاف الرفع فإنه يدل على الواجب أي على علم المتكلم بحصوله أو عدم حصوله فيما مضى أو

مستقبلا، وأما الجزم فيدل على المنتفي الذي لم يقع بالفعل، ومنه ما هو مشروط أو مفترض، بينما يدل الجزء على إضافة شيء إلى شيء ، ومنها ربط الفعل الحادث بما يؤثر فيه [138].

إن الموضع الذي تدخل فيه مثل هذه العناصر (همزة الاستفهام ،إن الشرطية) هو موضع يقع قبل موضع العامل وجوبا ، وهو بهذا التصور محور آخر للكلام يشرف على سائر عناصره عاملا ومعمولا ،أو ما يصح تسميته بمستوى **ما فوق العامل**، وهذا المستوى وما يشرف عليه يكوّن وحدة في أعلى مستويات اللغة من جهة التركيب المجرد[139]. ويمكن للعنصر الذي له حق الصدارة المطلقة أن يقع في أكثر من موضع ، و هذا يقتضي أنه يدل على أكثر من معنى مثل: منْ و أي و أين فدلالتها على أي شخص تضاف إلى دلالتها على الاستفهام و الشرط ، فالظروف المبهمة -مثلا- مثل أين، ومتى تغطي موضع الصدارة و موضع الظرف و قد يمتد ذلك إلى موضع العامل نفسه (دلالة الاستفهام + دلالة الظرفية المكانية) [140]، و في خلاصة ذلك يذهب **الحاج صالح** إلى تأكيد أن ظهور ما يكون في موضع الابتداء المطلق (الصدارة) تظهر العلاقة بين ما هو لفظ و صيغة نحوية و بين المعنى المقصود في الخطاب ، و موضع الصدارة كغيره من المواضع يعد المكون الأساس لبنية اللفظ ،و بوصفه واقعا في أعلى مستويات التحليل اللغوي متعلق بعدد محدود من المعاني النحوية (أقام الخبر و الإنشاء) تخص الخطاب ولا علاقة لها بقوانين البنية ذاتها ، و لكل بنية نحوية علاقة بواحد من هذه المعاني المشار إليها بوصفها بنى خاصة بالصدارة [141].

3.3 -الفروق الدلالية للحروف المبتدأة

يبين **الحاج صالح** تميز بعض الوحدات بإمكانية احتلالها لموضعين في الآن نفسه (موضع أ) + موضع(ب) مثل : إن التي تغطي موضعها وموضع العامل التركيبي الداخل على الجملة (إن الرجل قائم) ، والمقصود بالعامل التركيبي فيما يعرف بالجملة الاسمية هو الابتداء ، ويماثلها أيضا هل وما الاستفهامية في الجملة الفعلية ،حيث يغطيان موضعهما وموضع العامل الداخل في اللفظة الفعلية[142]، وعلى صعيد آخر ينقسم موضع الصدارة إلى موضعين فرعيين هما (مأ) و(م ب) ، فأما (م أ) فالذي يقع فيه التقابل :الإثبات¢ الاستفهام (هل) إيجابا ونفيا ،مثل : ¢ [خرج لم يخرج] [أخرجْ]،و أما (م ب) فتقع فيه كل الأدلة لغير إثبات أو استفهام ،مثل : الشرط أو الجملة الطلبية : **إن تقمْ أقمْ** ،و **أكرمْه يكرمْك** ، ويكون له جملتان تعلّق إحداهما بحرف الجزاء و جملته[143]، وعلى صعيد تحليل موضع الصفة العاملة يعد الحاج صالح اثباتها في موضع العامل للفاعل و المفعول ، فحالها كحال الفعل تماما أي في موضع (ع) ، وهو موضع الفعل و الابتداء و كل النواسخ ،إلا أن هذه العوامل يمكن أن تستغني عن الحرف الذي يدخل في (أ) أي لها الصدارة ، ويكون الموضع حينها فارغا (ø) ، أما الصفة بوصفها اسما يدخل عليها التنوين و الإعراب و الكسر فلا تعمل عمل فعلها إلا بالاعتماد على ما قبلها ، كأن تكون هي نفسها تحت تأثير عمل عامل مثل : هذا ضاربٌ زيداً ، أو تكون تحت تأثير ما هو بمنزلة العامل الذي له حق الصدارة ،كهمزة الاستفهام و ما النافية [144]. وعلى مستوى الفعل الذي يعتمد على كلام سابق يمكن عده كما هو عند **سيبويه** فعلا مبتدأ، مثلة الصفة المبتدأ بها ،وهي الصفة العاملة في مثل هذا الموضع من الابتداء و الفعل عامة ، ولا يعني ما ذكره الأخفش تحت المبتدأ الذي سد مسد خبره الفاعل [145]، ويمكن الاستدلال بما سبق على وجود مستوى أعلى من مستوى العامل هو مستوى موضع الصدارة بوصفه تسلسلا للكلام ، وهو أكثر تجريدا مما تحته ، حيث يندمج فيه العامل و ما يعمل فيه في بنية تكون أوسع من التي تحتها و أكثر تجريدا[146] .

4.3-المعاني الخاصة بمستوى الصدارة

تحتل الحروف المبتدأة كما مر بنا موضع الصدارة [147]، ولهذه الصدارة معاني جد مهمة يرتكز عليها بالإضافة إلى المعطيات السياقية لإدراك المعنى و فهم المراد من القول، وهذه المعاني المرتبطة بها هي المعاني الأساسية لأقسام الكلام كما نص على ذلك النحاة بتمييزهم بين معاني أصول وما يتفرع عنها من معاني فرعية على أساس اللفظ ومقياس الأصالة في الألفاظ أن تكون غير مركبة ، فلا تكون فيها زيادة بالنسبة إلى غيرها [148] ، كما يذكّر **الحاج صالح** بدلالات الإعراب الناتج عن عمل العامل في عرف النحاة فـ:

1-النصب يدل على الغاية ، وما يقصد إليه مثل: المفعول به أو الفعل المنصوب بأن وهو غير واجب، كما يأتي للتمييز بين ما هو داخل اللفظة وما هو خارجها ،مثل : جاء رجل راكبا/ جاء رجل راكب.

2-الرفع الدال على الواجب أي على علم المتكلم بحصوله أو عدم حصوله فيما مضى أو فيما استقبل.

3-الجزم الدال على المنتفي ، ويلحق به المفترض و المشروط.

4- الجر الدال على إضافة شيء لآخر[149]، والخلاصة التي يمكن الوصول إليها ضبطا لمفهوم الصدارة من حيث هي موضع القول بأنها كموضع ابتداء مطلق تظهر العلاقة بين ما هو لفظ وصيغة نحوية محضة ،وبين المعنى المقصود في الخطاب، وهذا الموضع كغيره مكون أساس لبنية اللفظ ، ويكون في أعلى مستويات التحليل اللغوي ، متعلقا بعدد محدود من المعاني مثل : الخبر و الاستخبار و الأمر و النهي ،وهي من المعاني الأصلية في الكلام [150] .

3. خاتمة

يذكّرنا كتاب **البنى النحوية العربية** برسالة **تشومسكي** مؤسس النحو التوليدي ،والموسومة بـ: **البنى التركيبية**(Syntactic Structures) [151]إلا أن بين العملين بونا شاسعا ، فإذا كانت رسالة **تشومسكي** المنطلقة من الأنظار الشكلية لتحليل التركيب في اللغة الإنجليزية ،موطئة لمنعطف لساني(The Linguistic Turn) [152] حاسم في اللسانيات الغربية، إلى الحد الذي ذهب فيه بعض اللسانيين إلى جواز التأريخ لميلاد اللسانيات بسنة 1957م ، وهو تاريخ نشر رسالة **البنى التركيبية** ،حيث ستصبح اللسانيات علما مغايرا لما كانت عليه في الحقبة البنوية الصرفة ،فإن كتاب **البنى النحوية العربية** من حيث هو حصيلة النظر الخليلي المحدث، وبدلالة عموم النحو عند الأوائل ، ومستوياته التحليلية المتعددة سيقدم رؤية جديدة للمفاهيم النحوية الأصلية عند جيل الرواد، مع إجرائها في الوصف، و التفسير النحوي للغة العربية ،الأمر الذي يشكل -في نظرنا- منعطفا معرفيا ومنهجيا للسانيات العربية بصورتيها القديمة والحديثة لمن رام التبصر الحصيف في هذه المفاهيم.

6.القائمة المصادر والمراجع:

تدوّن المصادر والمراجع المعتمدة في المقال ، وترتب حسب الطريقة الأتية:

- **الكتاب:** صاحب الكتاب، **عنوان الكتاب**، تر: (ترجمة) أو تح: (تحقيق)، دار النشر، الطبعة، البلد، السنة، الجزء،
- **المقال**: صاحب المقال، "**عنوان المقال**" اسم المجلة، الهيئة التي تصدر المجلة، البلد، السنة، المجلد، العدد.

– **أعمال ملتقى**: صاحب المقال، "**عنوان المقال**" عنوان الملتقى، الهيئة المنظمة، تاريخ انعقاد الملتقى، البلد، تاريخ نشر الأعمال، الجزء.

- **موقع الأنترنت**: اسم الكاتب، العنوان الكامل للملف، تاريخ النشر ، تاريخ الاطلاع، ذكر الموقع الالكتروني.

http://adresse complète (consulté le jour/mois/année)

5. الهوامش والإحالات :

---

[1] - يشير **الحاج صالح** في مقدمة كتابه "**البنى النحوية**" إلى محلّ هذه الدراسة ضمن مشروعه في تحليل اللسان العربي ،حيث يتنزل هذا الكتاب في المرتبة الرابعة بعد كتاباته الأساسية التي استهدفت بنى العربية ونظامها التواصلي ،فقد افتتح المشروع بكتاب **"السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة"** ، ثم اتبعه بكتاب "**منطق العرب في علوم اللسان**" ، ثم عرّف بنظريتهم التبليغية في كتاب **"الخطاب و التخاطب ونظرية الوضع و الاستعمال"**، ولعلها إعادة صياغة لأهم تصوراته التي طرحها في رسالته للدكتوراه ،وقد طبعت بـ عنوان:" Linguistique generale et Linguistique Arabe ,Tome1-2,Alger,2008 " ،كما ينبه إلى أن نظره في مراجعة هذه المفاهيم النحوية هو من قبيل **النحو العلمي النظري**؛ فلا يصلح بعدُ للتعليم اللغوي ، انظر: **البنى النحوية**، ص 03.

[2] - المرجع نفسه، ص 92 ، وما يمنع التكرار المجحف عامل فيزيولوجي ذهني مركب، تخاطبي بالنسبة إلى المتكلم، أما من الناحية المجردة فالكلام لانهائي.

[3] - **البنى النحوي**، ص 93.

[4] - المرجع نفسه، ص 94.

[5] - المبرد، **المقتضب**،ص،248/1.

[6] - **البنى النحوية** ،ص63.

[7] - سيبويه ،**الكتاب**، 34/1.

[8] - **البنى النحوية**، ص 95.

[9] - المرجع نفسه، 96.

[10] - **الكتاب** ،**1/ 342**.

[11] - **البنى النحوية**، ص 97.

[12] - يبين الفعل على العلامة وهي الضمير ولا يبنى الضمير على الفعل إذ يقتضي البناء الاستقلالية والفعل جزء من الفاعل عند سيبويه، انظر: **البنى النحوية** ، ص 102 و**الكتاب**، 6/1 ، و**الخصائص**101/1.

[13] - **البنى النحوية**، ص 107

[14] - **الكتاب** ، 3/1، أعرب المضارع لمشابهة الاسم وذلك لوقعه موضع الاسم.

[15] - **شرح المعتمد**، 132/1 ، وانظر البنى النحوية ، ص101.

[16] - **شرح ابن يعيش** 61/7.

[17] - **الشرح** 121/7 **وشرح الكافية** 231/2.

[18] - من الدراسات المهمة التي عنيت بدراسة الموضع في النحو واللسانيات :المنصف عاشور ،**علاقة الحمل على النظير و النقيض و الموضع و المعنى النحوي** ،ضمن أعمال الندوة العلمية " **المعنى وتشكله**" تكريما للأستاذ عبد القادر المهيري ، كلية الآداب، منوبة ، تونس، مجلد 1999/2 ،نوفمبر، ص557-577،ودراسة منيرة القنوني : **"البناء الموضعي للجملة ،دراسة في نظرية المواضع لجون كلود ملنار والبناء الموضعي للجملة العربية في كتاب سيبويه"** ،حوليات الجامعة التونسية ، كلية الآداب والفنون و الإنسانيات ، منوبة ، تونس عدد63 ، سنة 2018 ، ص89-123 ، وهذه الدراسة مهمة لربطها بين نظرية **ملنار** ومنهج سيبويه في نظرية الموضع العربية، وقد ميز **ملنار** بين الموضع و المقولة والوظيفية ، ص91-93.

[19] - **البنى النحوية**، ص 294-295.

[20] - **المرجع نفسه**، ص 295 .

[21] - **البنى النحوية** ،ص35.

[22] - **ابن جني ، الخصائص**،285/1.

[23] - **الخصائص**، 56/3 و419/2.

[24] - **الكتاب** ،384/1.

[25] - المنصف عاشور، **"علاقة الحمل على النظير و النقيض والموضع و المعنى النحوي"**، ضمن " **المعنى وتشكله**"،ص576.

[26] - الرماني ،**شرح الكتاب** ،164/3.

[27] - **البنى النحوية** ، ص62.، لمزيد من التبصر بالإجراءات التوزيعية في تحليل التركيب ،ينظر: بريجيه بارتتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان بول حتى ناعوم تشومسكي** ، تر سعيد حسن بحيري ، ط 2 ، مؤسسة المختار، مصر، 2010 ، ص254-255-256

[28] - **الكتاب** ،3/1.

[29] - **البنى النحوية** ، ص62.

[30] - **البنى النحوية**، ص 63.

[31]- علي المعيوف ، **نظرية الموضع في كتاب سيبويه** ،ط1 ،مركز الملك فيصل للدراسات و البحوث ،الرياض ،2010.ص20-40-77.

[32] - **البنى النحوية**، ص 65.

[33] - يذكر **پايك** أن القالب (Tagméme) هو المكان في التركيب مع عناصر فئة شكلية شاغلة لذلك المكان ، ويتشكل القالب النحوي من الموقع و الوظيفة و الفئة و التضام، للتوسع في معالم النظرية ينظر: حازم زكي حسام الدين ، **نظرية القوالب في نظريات علم اللغة الحديث** ، د ط، مكتبة الآداب ، القاهرة ، د ت، ص39 وما بعدها وNouveau Dictionnaire Encyclopedique,p67

[34] - **البنى النحوية**، ص 66 . 67 ،وبعبارة بسيطة يسمى النحاة الموقع داخل بنية موضعا، أما خارجها فهو موقع، لذلك تحدثوا عن تأثر الأصوات ببعضها في مواقع مثل :قلت التاء طاء في اضطراب (افتعل) وازدهر (افتعل)، وتحدثوا عن سبب الإمالة في "باع" لأن الألف جاء في موضع الباء من الفعل بَيَعَ وليس بسبب أثر الجوار الصوتي، ص .67

[35] - **البنى النحوية**، ص 69

[36] - الانفصال هو: **الانقطاع عما قبل وعما بعد**، ويسميه **سيبويه والخليل الإفراد**، يقول **المبرد**: «..فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعاني، فهي منفصلة بأنفسها مما بعدها وقبلها ،إلا أن الكلام بها منفردة محال»، انظر: **المقتضب**،35/1.

[37] - **الكتاب** ،304/2.

[38] - الكتاب ،36/1، وانظر الحاج صالح، **البنى النحوية**، ص 38

[39] - **الكتاب** ،64/2.

[40]-**البنى النحوية**، ص 39

[41] - **الخصائص**، 305/2.لمزيد من التوسع في أقسام المونيم أو اللفظم باصطلاح بعض المعاصرين من وجهة نظر أندريه مارتنيه ينظر :A.Martinet,Syntaxe generale,Armand Colin,Parie ,P57-58

[42] - Nouveau Dictionnaire Encyclopedique.p54-57

[43] - **البنى النحوية**، ص 39 وينعى **الحاج صالح** على هذا الاتجاه إغراقه في النزعة التقطيعية الساذجة، التي لا تتوافق مع أغلب الكلمات في اللغات الاشتقاقية، كالعربية -مثلا-لاعتماد اللفظ في الدلالة على الزج بين مكونات الكلمة، لكنه يستدرك فيقول بأن **مارتنيه** التنبيه إلى الفرق بين المورفيم الحر والمربوط، ولعله اطلع على نظرية اللغة عند العرب، ص 40.

[44] - **البنى النحوية**، ص 40.

[45] - المرجع نفسه، ص 41.

[46] - **الأصول**، 1 / 3 . 4 إذن الإفراد هو: المعنى الواحد، والاتصال عن الشيء عند سيبويه غير ذلك .

[47] - الكلمة هي :اللفظة الدالة على معنى مفرد ، انظر:شرح المفصل 18/1.

[48] - **التسهيل**، ص 1، لا يخفى على الناظر أثر التعريف الأرسطي في هذا القول.

[49] - **البنى النحوية**، ص 42

[50] -الحاج صالح ، عبد الرحمن **منطق العرب**، ص 114 .

[51] - سيبويه، **الكتاب** 330/1 و263/1.

[52] - **منطق العرب**، ص 116.

[53] - **الكتاب** 209/1 و**المقتضب** 173/3 – 175.

[54] - **منطق العرب**، ص 119.

[55] - O. Ducrot. J.M. Schaeffer, Nouveau dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, P 61-59.

[56] - **منطق العرب**، ص 121

[57] - **الكتاب** 27/2 و157/1

[58] - المرجع نفسه، ص 90.

[59] - المرجع نفسه، ص 88 .

[60] - **الكتاب** 72/2 و166/1

[61] - **منطق العرب**، ص 123

[62] - المرجع نفسه، ص 24، ويشير **الحاج صالح** إلى الفرق بين الحد الإجرائي عند **سيبويه**، وهو مفهوم لا مثيل له عند اللسانيين والمناطقة إلا ما كتبه "**كانيوبان**" الفرنسي، وذلك لغلبة مفهوم **الحد الأرسطي** المبني على الأبنية .

[63] - **الكتاب** 126/1

[64] - الحاج صالح ، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** ، 1/39-81-86.

[65] - **منطق العرب**، ص 126

[66] - **منطق العرب**، ص 127.

[67] - **شرح المفصل** 7/3.

[68] - **منطق العرب**، ص 130.

[69] - ابن سينا، **الحدود**، ص 78.

[70] - الزجاجي، **الإيضاح**، ص 48.

[71] - المرجع نفسه، ص 49 . 50 و انظر أيضا: **منطق العرب**، ص 131 -132.

[72] - **منطق العرب**، ص 132

[73] - المرجع نفسه، ص 133

[74] - كريمة أوشيش وفتيحة خلوت ، "**منطق الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في دراسة اللغة**"، مجلة اللسانيات تصدر عن مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية ، الجزائر، مجلد 26، عدد1، جوان ،2020، ص 261.

[75] - العلم التوافقي الذي يدرس سلاسل الحوادث المنفصلة و المرتبة تحت ضوء المثيل و المختلف فقط ، ويعبر عنه رياضيا بمصطلح (Combinatoire) ، انظر: مصطفى حركات ، **اللسانيات الرياضية و العروض** ، ط1، دار الحداثة ، بيروت، 1988، ص46.

[76] - المرجع نفسه، ص72-73

[77] - **منطق العرب**، ص 135.

[78] - عبد الرحمن الحاج صالح ، **"النظرية الخليلية ،مفاهيمها الأساسية "**، كراسات المركز ،مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية ، عدد4 ، سنة 2007 ، ص 77-109-110.

[79] - **منطق العرب**، ص 137 ،وانظر ،**الكتاب** 36/1 . 157 . 160 . 195.

[80] - **ابن الأنباري ، الإنصاف 1**/367- و/528.

[81] - **منطق العرب**، ص 138

[82] - **منطق العرب**، ص 139 ،و **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** ،2/78-79.

[83] - المرجع نفسه، ص 238

[84] - **الخصائص** 182/1

[85] - **منطق العرب**، ص 239

[86] - المرجع نفسه، ص 242.

[87] - **منطق العرب**، ص 243 بتصرف.

[88] - **شرح المفصل** ،19/1. وانظر: **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** ، 13/2.

[89] - **شرح الكافية** ،5/1.

[90] - **البنى التركيبية**، ص 96.

[91] - الرضي، **شرح الكافية**، 5/1-6،وانظر تعليق الحاج صالح، **البنى النحوية**، ص 47-48.

[92] - **شرح الكافية**، 05/1

[93] – **الكتاب** 50/2، والألف هي مثلها مثل أي زائدة داخلة في تكوين الصيغة كالميم في مفعل–والتاء في افتعل والتضعيف في تفعّل أيضا.

[*] - يذكر **الحاج صالح** أن الوحدات الدالة وغير الدالة في التقطيع المزدوج عند مارتنيه لها ما يكافئها عند الأصوليين المتأخرين فيما يعرف بـ: الأجزاء الأولية والأجزاء الثانوية (الحروف/ الكلم) انظر: **البنى النحوية**، ص 74 .

[94] - **البنى النحوية**، ص 73

[95] - **الكتاب** ،276/1.

[96] - المرجع نفسه ،45/1، وانظر: **البنى النحوية**، ص 79.

[97] - **الكتاب** ،241/1.

[98] - **البنى النحوية** ،ص80.

[99] - المرجع نفسه ص 84، أعلى درجات التمكن حاصلة في اسم الجنس المتصرف أو الاسم العام عند **سيبويه**، يقول **الرماني** « **الأجناس هي أصول الأسماء** » (شرح 228/3) ، ثم العلم الخاص ثم الاسم الممنوع من الصرف والعلم الممنوع من الصرف (غير المنصرف) ثم المبني .

[100] - **البنى النحوية**، ص 88.

[101] - Linguistique et Phonetique arabes,p110

[102] - **الكتاب** 91/3

[103] - **الأصول**، 27/1

[104] - المرجع نفسه، 227/1

[105] - الرماني، **الشرح**، 92/3.

[106] - **البنى النحوية**، ص 113.

[107] - المرجع نفسه ، ص 122 .

[108] - **البنى النحوية**، ص 123

[109] - **المقتضب**، 126/4 ، إلا أن المحذوف في الكلام العفوي كقولنا: زيدٌ جوابا لمن قال: من حضر؟

[110] - **الكتاب**، 41/1 ، وانظر: الحاج صالح ،"**النحو العربي و البنوية، اختلافهما النظري والمنهجي**" .ضمن **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، 37/2 .

[111] - **البنى النحوية** ، ص 126.

[112] - الكتاب (7/1)

[*] - حمل النظير على النظير مفهوم رياضي سبق إلى إبداعه الخليل.

[113] - المرجع نفسه، ص 128

[114] - **الخصائص** 385/2، ولو قال ليس معمول يقع في موضع الفاعل والمبتدأ وما يقوم مقام المبتدأ يجوز تقديمه على عامله لكان أدق، **البنى النحوية**، ص 128 الهامش.

[115] - **الكتاب** ،42/1 . 47 . 385، وانظر: **البنى النحوية**، ص 131.

[116] - الملخ ، **نظرية التعليل في النحو العربي** ، ص149

[117] - **البنى النحوية**، ص 132.

[118] - الحاج صالح ،**بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** ، ص16 .

[119] - **البنى النحوية** ، ص 135 و141.

[120] - **البنى النحوية** ، ص 140، ويقول سيبويه: « **الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلة الابتداء [الناسخة] ،أما ضربت وقتلت ونحوها فإن الأسماء بعدها [كمفعول به] بمنزلة المبنى على المبتدأ**» الكتاب، 393/3.

[121] - ابن جني، **المنصف**، 332/2 . 334 ،**وسر الصناعة**، 222/1 .

[122] - **الخصائص**، 361/2

[123] - الأخفش، ص 72

[124] - **البنى النحوية**، ص 143.

[125] - **البنى النحوية**، ص 144، وانظر: **الكتاب** 278/1 .

[126] - المرجع نفسه، ص 189

[127] - **الكتاب** 390/1 و210

[128] - المرجع نفسه، 409/1

[129] - **شرح الرماني**، 96/3

[130] - يقول **أبو علي الفارسي**: « **إن الذي إنما صيغ لأن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل**»انظر: **الحجة** 111/1.

[131] - **البنى النحوية**، ص 201، وانظر: **الكتاب** 307/1، فالصفة مع موصوفها كالمضاف مع المضاف إليه ،والجار مع مجروره وحدة لفظية واحدة بعكس البدل والتوكيد فهما منفصلان عن المبدل منه والمؤكد.

[132] - **البنى النحوية**، ص 204،وانظر : **الأشباه و النظائر** ،318/1 ، هذا وقد نبه **الحاج صالح** إلى أن القياس لا يمنع تطويل ذكر المبتدآت و الأخبار في الجملة ،وإنما الذي يمنعها الاستعمال ، وقد نص القدماء على ذلك انظر: ابن السراج ، الأصول 65/1 فيما أسموه **مسائل التمرين**، فالجمل المتشابكة بالإطالة غير مستعملة لأن الذوق يرفضها ،والقدرة الذهنية و الفيزيولوجية لا تطيقها ،يقول ابن سينا : " ...**ثم اللسان و العادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف ،بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه** .." كتاب **الشفاء** ، **المنطق 2** ، **المقولات** ،12، وانظر: المبرد ، **المقتضب** ، 3/ 89.

[133] - **البنى النحوية**، ص 207

[134] - **البنى النحوية**، ص 208

[135] - ابن السراج، **أصول النحو**، ص 98 . 99

[136] - **البنى النحوية**، ص 215 .

[137] - **الكتاب** ،461/1.

[138] - المرجع السابق ، ص226.

[139] - **البنى النحوية** ، ص215.

[140] - المرجع نفسه، ص 229

[141] - **البنى النحوية**، ص 223، يقول الحاج صالح: "**وما يوجد في صدر الكلام يأتي قبل موضع العامل**"، ص 303.

[142] - **البنى النحوية** ، ص216.

[143] - **البنى النحوية** ، ص218.

[144] - المرجع نفسه ، ص220.

[145] - **البنى النحوية** ، ص221.

[146] - **المرجع نفسه** ، ص221.

[147] - المرجع نفسه ، ص،223 وهذا ما نص عليه **سيبويه** في أكثر من موضع مثل : 461/1، 1/ 291،ولمزيد من مدارسة موضوع **حق الصدارة** ، ينظر: عزمي محمد سليمان ،**حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية و التطبيق** ،ط1 ،دار الحامد ، الأردن ، 2011،ص19-22، والفصل الرابع خصوصا ،ص111-161.

[148] - **البنى النحوية**، ص 233

[149] - المرجع نفسه، ص 226

[150] - **البنى النحوية**، ص 233.

[151] - ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية سنة 1969 من طرف **ميشال برودو** (Michel Braudeau) ،ونشرته دار Seuil ، ونقل إلى العربية سنة 1987 من طرف **يوئيل يوسف عزيز** ، ونشر في دار الشؤون الثقافية ببغداد.

[152] - استقينا هذا المصطلح بإحالته المفهومية و المرجعية من مقدمة كتاب : الزواوي بغورة ، **الفلسفة و اللغة ، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة** ، ط2،دار صوفيا ، الكويت ،2018،ص7، وجدير بالذكر أن هذا المصطلح مدين للفيلسوف الوضعي **غوستاف برغمان** الذي استعمله لأول مرة سنة 1953.ثم شاع بعد ذلك في كتابات **ريتشارد رورتي** (Richard Rorty) عنوانا لمجموعة مقالاته المنشورة سنة 1967" The Linguistic Turn,Chicago,The University of Chicago Press,1967